تعيين الوظائف البلاغيّة بين المعياريّة وتحوّلات المقاربة

د. إبراهيم سعيد السيد

كلية الآداب والعلوم
جامعة جازان
المملكة العربية السعودية

المُلخَّص:

تعالج هذه الدّراسة التّصوّرات المتعلقة بالوظائف البلاغيّة منْ خلال العلاقة بين المعياريّة التي توّطر لنظرة تقعيديّة، والإجراءات التحليليّة المتعلقة بطبيعة الوظيفة البلاغيّة في ضوء تحوّلات المقاربة وأنساقها. وتحاول دراستها موضوعيّا حسب حيثيّات قيمة هذه الوظائف. والمعياريّة تستدعي تعلّق وظائف علوم البلاغة ومباحثها بقوالبَ مطّردة تبعًا لقيمة تلقينيّة. وهو ما ترفضه حركة التّحولات الحديثة التي برزت عبر التحام البلاغة ومباحثها باستراتيجيّات حديثة في تحليل الخطاب. ويقوم البحث على فرضية تغيّر الوظيفة البلاغيّة بين التراث البلاغيّ والمقاربات الحديثة وفق تغيّر الرؤية النقديّة في التبلور والأداء. وتناقش الدّراسة نماذج بعض الأفكار التي قدّمها عددٌ من الباحثينَ البلاغيين بخصوص الوظائف البلاغيّة.

مقدِّمـــة:

يدرس هـذا البحـث الوظائـفَ البلاغيَّـة بين المعياريَّة التي تحكم حركة التقعيد لغاية تعليميّة، والممارسـات الإجرائيَّة المتعلِّقة بتغـيّر الوظيفة البلاغيَّـة تبعًـا لتحـوّلات المقاربة وأنسـاقها، ويناقشها بالضوابط العلميّة. وقد بذل البلاغيّون جهدًا كبيرًا في صكِّ المصطلح، وتعيين الوظيفة في البلاغة العربيَّة وعلومهـا ومباحثها المتفرّعة عنهـا. و«الخطـاب البلاغـيُّ يتكوَّن بحسـب موضـوعه مـنْ خطابـين، الأول: خطـاب التّعريف، ويبحـث في ماهيَّة الظاهرة البلاغيَّة، ويتضـمَّن عمليّـات التَّعريـف والاستشـهاد والتّمثيـل. والثاني: خطـاب الوظيفة، ويبحث في جماليـة الظاهرة البلاغيّة، ويتضـمن آليّات التحليـل النّصـي، والتعليل البلاغـيّ، وإطلاق الأحكام القيميّة»[1].

ولكنَّ اتّصـال البلاغة العربيَّة بالمناهج اللسـانيّة الحديثـة أسـفر عـنْ ظهـور اتجاهـات جديدة في تنـاول الدرس البلاغـيّ ووظيفتـه؛ مثـل البلاغـة الجديـدة التـي نشـأت مـنْ اتّصـال البلاغة باللسانيّات النصـيّة[2]، وظهور البلاغة الحجاجيّـة[3]، والبلاغـة العامّـة[4]، والبلاغـة السّياسـيّة[5]....إلخ، وأعيد النّظر في علاقات بعض المعـارف الإنسـانية مـنْ حيـث القيمة والماهيَّة[6].

ويقوم البحث على دراسة تغيُّر الوظيفة البلاغيّة في التراث البلاغيّ والمقاربات الحديثة، بحسب تغـيُّرِ الأداء النقـديّ المفعم بالمفاهيـم الحديثة. ويهدف إلى دراسة الأفكار والتصوّرات المتعلقة بالوظائف البلاغيَّة، وبخاصة ما قدَّمه عماد عبد اللطيـف في كتابـه: (تحليل الخطـاب البلاغيّ؛ دراسة في تشـكل المفاهيم والوظائف)، وذلك للأسباب الآتية:

١- عالـج أنماطـا متنوِّعة من التفكـير البلاغيّ حول الوظائـف البلاغيَّة، تطبيقًـا على التراث المعنيِّ بظاهرة الالتفات.

٢- يثـير كثيرًا من الفرضـيّات المتعلّقـة بآليّات إنتاج الوظائف البلاغيّة وأنواعها.

٣- ينطلـق مـنْ مناقشـة ظاهرة الالتفـات إلى مناقشـة الأطر التي تحكـم الوظائف في الفكر البلاغـيّ العربيّ جملة، فينتقل مـنْ الخاص إلى العام.

وجاءتْ الدّراسـة في مبحثـين؛ الأول تناولت فيـه الوظائفَ البلاغيّة في ضـوء معياريَّة الحكم وتحوّلات القيمة. وشـمل المبحث الثاني دراسة تعدّد الوظيفة وتحوّلات المقاربة.

المبحث الأول
الوظائف البلاغيّة في ضوء معياريّة الحكم وتحوّلات القيمة

الوظيفة البلاغيّة منْ المصطلحات التي لم تحظَ بدراسات كثيرة –على أهميتها– في نطاق العناية بالمصطلحات البلاغيّة. وإنْ كانت لها تسميات عدَّة في كتب البلاغة العربيَّة مثل (الأثر، القيمة، الفائدة، السِّر، الغاية، الغرض...إلخ)[٧].

ويعرّف عماد عبد اللطيف الوظيفة البلاغيّة بأنّها: «الآثار المترتبة على وجود ظاهرة بلاغيّة ما في مادّة لغويّة معيّنة، كما قدَّمها البلاغيّون العرب القدامى تنظيرًا وتطبيقًا. هذه الآثار قد تكون إيجابيّة أو سلبيّة»[٨]. وهو تعريف يخلط بين الوظيفة والأثر، وكان حريًّا التمييز بينهما؛ لأنَّ الوظيفة قد تشير إلى القصد الذي اختار منشيء الخطاب لأجله الأسلوب أو الظاهرة، وقد تؤكد الفائدة التي حقّقها النصّ، أو الأثر الذي تحدثه في المتلقي؛ لذا فالمؤلف كان بحاجة إلى تصوّر ثلاثيّ يتمثّل في: النص، والمنشيء، والمتلقي.

وللتفريق بين الجانبين الإيجابي والسّلبي لهذه الآثار يجب معرفة الأسس التي اعتمد عليها النقاد القدامى في حكمهم على الظاهرة البلاغيّة. فمنهم منْ يقدّم الظاهرة البلاغيّة على أنّها ظاهرة جماليّة في المقام الأول، مع اختلاف مستويات الجمال بين النّصوص، وهذا «يعطي للظاهرة حكمًا مطلقًا بالحسن»[٩]. ومنهم منْ يقيّمها بمعيارٍ حكمي، وهو ما يدور على الظواهر البلاغيّة منْ أحكام مثل: الحسن، والقبح، والجواز، والاضطراب، والوجوب، والامتناع...الخ. وهذا الاتجاه «يستند إلى تصوّرٍ ينزع عنْ الظاهرة الحكم المسبق بالقيمة الجماليّة»[١٠]، والحسن ما ارتبط بـ«الآثار الإيجابيّة للظواهر البلاغيّة، وهي مجموع الآثار الجماليّة التي قال بها البلاغيّون، والتي تنتج عنْ الظاهرة، وتسهم في تحقيق فاعلية النّص وقدرته الأدائية»[١١]، أمّا القبيح فيرتبط بـ«الآثار السّلبيّة، وهي الآثار المقوِّضة للجماليّة، التي تنتج عنْ الظاهرة، وتؤدي إلى إضعاف فاعليّة النّص وقدرته الأدائيّة»[١٢]. ويعوّل على النسق الفكريّ الذي بنيت عليه طريقة تناول المباحث البلاغيّة في التفريق بين اتجاه وآخر؛ لأنّه المؤثّر الحقيقيّ في الوظائف البلاغيّة واستنباط أحكامها الخاصّة والعامة.

وقد اتّخذ عماد عبد اللطيف في كتابه (تحليل الخطاب البلاغي) منْ التراث قاعدة للانطلاق والتناول. وبهذا يعود إلى النظريَّة البلاغيَّة العربيّة وهي نظرية جماليَّة، تبحث عنْ النموذج والمثال. وترى أنَّ البلاغة نمط يخالف أنماط التعبير الاستعماليَّة التواصليَّة على ألسنة العوام، وخطابات التفاعل الاجتماعيّ اليوميّ، ومنْ المفترض أنْ لايخرج تناول الوظائف البلاغيّة عنْ أطُر النظريَّة الجماليَّة. والأسسُ

الفلسفيَّة التي تُبنى عليها المذاهب التحليليَّة هي العامل المهمّ في التفريق بين وظيفةٍ وأخرى، وتقييم منظومة الأحكامِ البلاغيَّةِ بحسب رؤية كلِّ منهج.

وإذا كانت البلاغة قد بدأت أفكارًا انطباعيَّة ذوقيَّة حول الشَّواهد، لكنَّها ما لبثت أنْ ارتقتْ إلى الناحية التحليليّة والتنظيريّة في تناول الخطابات الإبداعيّة الأولى، كالخطابة عند الجاحظ، والشِّعر عند قدامة...إلخ. ومنْ هنا بدأتْ تتشكل ملامح الوظيفة البلاغيّة عند العلماء والباحثين في حدود النَّظرة الجماليَّة، كلٌّ يهتمُّ بتحديد الوظيفة العامَّة على نحو أكثرَ تحديدًا منْ الوظيفة الخاصَّة. وهذا مناسب لطبيعة ذلك العصر، الذي عني بالبحث في الكليَّات المنظّمة للفكر البلاغيّ، وهيمنة الملمح الجماليّ عليها. وقد حظيت الوظيفةُ البلاغيَّة عند القدماء بتنوّع في التناول والماهيَّة، وبخاصَّة حين تشكلت علوم البلاغة ومباحثها نظريًّا على مدار أربعة قرون، امتدَّتْ منْ القرن الثالثِ الهجريّ حتى القرن السَّابع الهجريّ؛ إذ استقرَّت علوم البلاغة على ما عليه اليوم في جامعاتنا ومؤسساتنا العلميّة.

وترتّب على الاختلافِ في المنزَع الفنيّ الاختلافُ في طبيعة الغرض، الذي وُجدت منْ أجله علومُ البلاغة العربيَّة. ففي القرن الثالث الهجريّ يعلّق الجاحظ البيان على فكرة (الإبانة)[١٣]. وفي القرن الرابع يحصر أبو هلال العسكريّ البلاغة في فكرتين متضامتين لا تنفصلان هما: «إيضاح المعنى وتحسين اللفظ»[١٤]. وفي القرن الخامس الهجريّ، يتحدث عبد القاهر الجرجاني عنْ البلاغة والفصاحة والبيان وأقسام البلاغة الأخرى قائلا: «ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أنْ تأتي المعنى منْ الجهة التي هي أصحّ لتأديته، وتختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه وأتمّ له، وأحرى بأنْ يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزيّة»[١٥]. وأنَّ توخّي معاني النَّحو هو الأساس في بناءِ الملامح الكليَّة لنظريَّة النَّظم التي مهَّد لها سابقوه، وأتمّ هو تشييد مفاهيمها.

وفي القرن السَّابع الهجريّ، يعقد السّكاكي الوظيفة البلاغيَّة على (الاحتراز عنْ الخطأ)؛ فبعد أنْ يعرّف علم المعاني بأنَّه: «تتبع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة»[١٦]؛ يحدّد الغرض منْ وراء هذا التّعريف قائلاً: «ليحترز بالوقوف عليها عنْ الخطأ في تطبيق الكلام على ما يتقضي الحال ذكره»[١٧]. وبعد تعريفه لعلم البيان بأنَّه: «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرقٍ مختلفة بالزّيادة في وضوح الدّلالة عليه، وبالنّقصان»[١٨]؛ ينصُّ على أنَّ الغرض منْ وراء هذا المقصد: أنْ «يحترز بالوقوف على ذلك عنْ الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المرادِ منه»[١٩].

وهذا يدلُّ على التّطور المتنامي لإدراك الوظيفة البلاغيَّة وقيمتها، بحسب الرؤية الفلسفيَّة. ويشير إلى أنَّ هناك اختلافًا كبيرًا في طبيعة التناول والإدراك لوظائف المباحث البلاغية؛ لذا فإنَّ نظريَّة البلاغة العربيَّة -وهي تبحث درجات الكلام- انتهت إلى أنَّ هناك تفاوتًا في طبقات الاستعمال، «ونجد منها ما يقف عند أدنى مستويات الأداء؛ إذْ لا يتجاوز الأمر فيه التزام قواعد الإعراب، والتحرّر من الخطأ في الألفاظ، وليس لهذا المستوى من النظم مزيَّة أو حسن»[٢٠]؛ فدراسة الواجب والممتنع -باعتبارهما ثنائيتين مهمتين في التناول الذهنيّ في البلاغة العربيَّة- تدور على ما يحصل بوجوده صحّة، وبعدمه فسادا. وهذا هو الحدُّ الواجب في أصول البلاغة، كوجوب الوصل بين الجملتين في كمال الاتصال بينهما، وفي حالة كمال الانقطاع إذا لم تكنْ بين الجمل مناسبة. ومبحثه في باب العطف في العربيَّة، وكذا وجوب الوصل إذا أوهم الفصل خلاف المقصود...الخ[٢١].

وحصول الفساد منْ عدم وقوع الواجب يكون على وجهين:

١. إمَّا فسادٌ ناشيءٌ عنْ مخالفة قاعدة، فيلتحق الواجب هنا بعلمي النَّحو والصَّرف. وهذا ما أكده السّيوطي بقوله:

وعَدَمُ الخُلْفِ لقَانُونٍ جَلِ
كالحَمْد لله العَلِيِّ الأَجْلَلِ[٢٢]

«لأنَّ قياس التصريف (الأجلّ)؛ لاجتماع المثلين وتحرك الثاني، وذلك يوجب الإدغام»[٢٣]. ثم ناقش البلاغيون ورود مخالف القياس في النّصوص المحتجّ بها. وذهب بعضهم إلى أنَّ «ورودَ السَّماع شرطٌ لجواز الاستعمال اللغويّ لا للفصاحة»[٢٤].

٢. أو يكون الفسادُ ناشئًا عنْ مخالفة عقليّة، وهذا مخرجٌ الكلامَ منْ دائرة المنطق العقليّ؛ لأنَّه لا يتصوّر حصول تشبيه بدون وجه جامع، وإلا لكان الكلام «لغوًا من القول لا لغوَ بعده»[٢٥]؛ لذا فإنَّ وجود وجه الشبه بين المشبه والمشبه به واجب في فهم معنى الصورة قبل فهم بلاغة الصورة.

ولا يتصوّر عدم وجود علاقة بين الألفاظ في حالة النّقل عن المعنى التبادريّ إلى معنى آخر جديد، وإلا لما كان للانتقال وجه يربط بينهما. وكذلك لا يتصوّر مخالفة مقام الكلام، كاستعمال مقال التهنئة في مقام التعزية، أو استعمال مقال الهجاء في مقام المدح، فحينئذ يخرج الكلام منْ دائرة البلاغة؛ لخروجه عنْ مطابقة مقتضى الحال، والواجب وإنْ كان موجودًا في البلاغة العربيّة إلا أنَّه قليل؛ لأنَّ البلاغة علم لا تحكمه صرامة النّحو أو الصّرف إلا في القدر المشترك بين البلاغة وقواعد النّحو والصّرف، وأشياء أخرى يسيرة تخضع لمنطق العقل والمقام[٢٦].

وقد درستِ البلاغةُ عيوبَ الفصاحة منْ جهة

ثنائيّة الحُسْنِ والقبح؛ إذْ إنَّ حدَّ القبيح هو الذي يمكن أن يحصل بوجوده قبح، وبعدمه يكون حسنا، كتنافر الكلمات، والتعقيد المعنوي، وإفساد المعنى بالتقديم والتأخير غير البليغ مع كونه مستقيمًا نحوًا في ذاته. وكذلك تشبيه الحسّي بغيره، كما قال القرطاجني: «ومحاكاة المحسوس بغير المحسوس قبيحة»(٢٧). وأمّا الحَسَن فهو الذي يحصل بوجوده جمال، وحسن للفظ أو المعنى، وبانتفائه نزول للكلام درجة أدنى إنْ ارتبط وجوده بدلالة النّص، كالتناسب بين النّمط اللغويّ والمقام. والتناسب هو أنْ يتناول المتكلم طرقا تعبيريّة عدّة، لكنّه يؤثر منها واحدة تختص بميزة تعبيريّة إضافيّة يحصل بها معنى جديد(٢٨).

ثم تأتي مرتبة الجواز: وهي الدائرة الواسعة التي تتشعب منها دوائرُ كثيرة متماسّة، وعليها معظم أحكام البلاغة، والفرق بينها وبين الوجوب والمنع أنَّ المنشيء مخيَّر في هذه المرتبة بين أنماط غير متناهية. ومن القواعد الأصوليَّة أنَّ «الجواز يشعر بالتخيير، والوجوب يشعر بالتعيين فلا يصطحبان»(٢٩). والتفاوت الحقيقيّ في مراتب الحكم البلاغي –الذي به نفهم مرتبة المنشيء وحظَّه من البلاغة–يكون بفهم وجوه الجائز وتفصيل مراتبه؛ فإنَّ «الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًّا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»(٣٠). ويلتحق بدائرة الجواز (خلاف الأولى): وهو استعمال شيء مكانَ شيء آخر؛ فإنْ ظهرت له علّةٌ التحق بالحَسَن، وإنْ لم تظهر فهو خلاف الأولى، كإحلال الخبر محلّ الإنشاء والعكس دون علّة أو نكتة، وكاستعمال اللفظ الغريب؛ إذْ إنَّ حكمه في الأصل هو خلاف الأولى، وهو استعمال اللفظ المأنوس، لكنْ إنْ كان للفظ الغريب مناسبة بالمقام، وارتباط بالدلالة انتقل منْ كونه خلاف الأولى إلى كونه حسنًا، وهكذا.

وانسحبتْ هذه الأحكام على الفكر البلاغيّ والنقديّ القديم، فعولجت البلاغة ومباحثها ووظائفها في ضوء هذه النظرة المعياريّة التي تناسب النظرتين التقعيديّة والتعليميّة، إضافة إلى ثبات وظائف المباحث البلاغيّة في نظام نتوارثه إلى اليوم. وهناك أغراض خاصّة بتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم متعلقات الفعل عليهما. وهناك وظائف خاصّة لأسلوب القصر، والفصل والوصل، والتّكرار، والذّكر والحذف...إلخ، وكلّها تدور في إسار الأحكام. وفي السّياق نفسه، يرى عماد عبد اللطيف أنَّ الجرجاني «صاغ حكمه على ظاهرة تحوّلات الضمائر صياغة فقهيّة؛ فقد تنزلت عنده في ثلاث درجات، هي: الجواز، وعدم الجواز، وفصول بينهما تدقّ وتغمُض. وبدأها منْ نصفها الأسفل، فلا وجود للوجوب أو الاستحسان»(٣١).

وقد نصَّ في أثناء دراسته الالتفات، على أنَّ هناك اتجاهين مختلفين في تحديد وظائف التحوّل

في الضَّمائر؛ «الأول: وهو الذي يعطي للظاهرة حكمًا مطلقًا بالحسن (الجماليّة)، حيث قيمة الظاهرة محدّدة سلفًا، بغض النّظر عن السّياق النّصيّ والاستعماليّ الذي تَرِدُ فيه»[٣٢]. ويأتي دور العلماء في هذا الاتجاه لصوغ تلك الجماليّة منْ خلال الممارسات النقديّة ومقاربة النّصوص، التي اتسمت بالعمق وبيان الأثر البلاغيّ[٣٣]. أمّا الاتجاه الثاني؛ «فيستند إلى تصوّر ينزع عن الظاهرة الحكم المسبق بالقيمة الجماليّة. وتتفاوت مواقف ممثلي هذا الاتجاه بين رفض الظاهرة مطلقًا، انطلاقًا منْ حكم قيمي يجعلها نقضاً للجماليّة، وتنزيلها منازل تتدرج من الجواز إلى الامتناع، أو منْ الحسن إلى القبح، ويصبح للتحققات المختلفة للظاهرة مراتب مختلفة القيمة»[٣٤].

ويلاحظ على الاتّجاه الأول، تجاهل السّياق الاستعماليّ؛ فإنّه يخرج المستعمل للظاهرة على ما هو موضوع لها سلفًا، ويضيف باستعماله الخاص وجهًا جديدًا منْ وجوه تجديد الوظيفة البلاغيّة للظاهرة، في حين لم يشفع الاتّجاه الآخر الذي تناول الظاهرة تناولاً معياريًّا بتأصيل نظريٍّ يبيّن جوانب الحسن والقبح في الظاهرة، أو ما يمكن تسميته بحيثيات الحكم، «وربّما يرجع ذلك إلى إغفال السّياق النّصي والاستعمالي، أو أنّ نصوصهم التنظيريّة حول الظاهرة لم تقدّم مشروعًا مكتملاً»[٣٥]. لكنّ المقاربات الحديثة تجاوزت هذا المفهوم، ورأتْ أنّ طبيعة الإبداع هي التي تتحكم في ماهيّة الوظيفة المتعلقة بمباحث البلاغة، كما سيأتي في البحث لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوظائف البلاغيّة المتوارثة لمباحث البلاغة في حاجة إلى وقفة جديدة؛ فبعضها لا يصمد أمام النّظرة الفاحصة. ومنْ أهمّ شواهدها ما جاء في بعض كتب البلاغة العربيّة عنْ وظائف الأساليب الخبريّة والإنشائيّة، ووظائف تقديم المسند إليه على المسند والعكس، وتقديم متعلقات الفعل عليهما...إلخ، ويتجلى ذلك باستشهاد بعض البلاغيين –على لسان الكافر يوم القيامة– بقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾(النبأ: ٤٠) للدّلالة على وظيفة خاصّة وهي التحسّر[٣٦]. وهو أمر غير مسلّم به؛ لأنّه يفضي بتساؤلين هما: هل وقعت دلالة التحسّر هنا بأداة النّداء، أو بأداة التمني، أو بهما معًا؟ وهل تنتفي دلالة التحسّر إذا رفعت أداة النداء في غير القرآن بأنْ يقال: ليتني كنت ترابًا؟ وأعتقد أنّ التحسّر –بوصفة أثرًا بلاغيًّا– جاء منْ دلالة الأداة (ليت)، وأنّها مفيدة للنّدم على ما فات من الدنيا، أو تمنّي عدم البعث ووقوف ذلك الموقف. وقدْ أشار الزمخشري إلى هذا بقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾(النبأ: ٤٠) في الدنيا فلم أخلَق ولم أكلّف، أو ليتني كنت ترابًا في هذا اليوم فلم أبعثْ»[٣٧].

أمّا النّداء فقد أفاد دلالة التهويل والعويل؛ لأنّ مدّ الصّوت (يا) المفيد حصول الصراخ يدلّ

علىٰ هول المصاب. وإذا كان التحسّر أمرًا قلبيًّا؛ فـإنَّ العويل أمرٌ ظاهـري، واجتمعا معًا بمجيء النّـداء مع التمنـي. وذلك بخلاف مـا إذا جاء التمني مجرّدًا من النداء.

نقـد وظائف الالتفات الخاصـة عند عماد عبد اللطيف:

يـرى عمـاد عبد اللطيـف أنَّ حصـر الوظائف العامّـة للظاهـرة أمـرٌ ميسـورٌ، قائـلا: «أمّـا الوظائف الخاصّـة التي تتعدد بتعدّد النّصـوص التي قـام البلاغيّون بتحليلها فإنّهـا تتعذّر على الحصْر»[٣٨]؛ لأنَّ السّـياق يفرض على الظاهرة البلاغيّـة في نصٍّ مـا وظيفةً جديـدة، لم يلتفت إليهـا النّقاد قبـل ذلك. والمعياريّة هنا تضـعف وتتضـاءل، فـلا مـكان لهـا؛ إذْ «إنَّ الوظائف الخاصّـة قـد تتحقّق في بعض المواضـع، ولا تتحقّق في بعضها الآخر»[٣٩].

ويضـرب مثـلاً على الوظيفـة الخاصّـة بإنتاج المعنى الظاهر للنّص، مسـتدلاً على ذلك بقول الزمخشري شـارحًا قوله تعـالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾(سـورة طه: ١–٥)؛ «فـإنْ قلـتَ: ما فائدة النّقلـة منْ لفظ المتكلم إلى لفظ الغائب؟ قلت: غير واحدة منها؛ عادة الافتنان في الكلام، وما يعطيه من الحسـن والرّوعة، ومنها أنَّ هذه الصّـفات إنّما تسرد مع لفظ الغيبة، ومنها: أنّه قـال أولاً: أنزلنا، ففخّم بالإسـناد إلى ضـمير الواحـد المطاع، ثـم ثنىّ بالنسبة إلى المختصّ بصفات العظمة والتمجيد، فضوعفت الفخامة منْ طريقين»[٤٠].

ويُلخِّصُ عبـد اللطيـف كلام الزمخشـري بأنَّ في النّصـ؛ «ثلاث وظائـف للالتفات: الأولى وهي الافتنـان، وهي وظيفـة عامّـة. والثانية: التهيئـة لسـرد الصّـفات، وهـي وظيفـة عامّة تقترن بالتحوّل منْ ضـمير خطاب أو تكلم إلى الاسـم الظاهر. والثالثة: التفخيم، وهي وظيفة خاصّة بهذه الآيات لا تنسحب على غيرها... والالتفـات هنـا ينتـج المعنـى الظاهـر للآيات ويؤكـده»[٤١]. وعند مناقشـة رؤيـة عماد عبد اللطيف لوظائف الالتفات يتّضح الآتي:

١. الإشـارة إلى إثبات التفخيم بوصـفه وظيفةً خاصّـة بهذه الآيات لا تنسـحب على غيرها؛ فهـل التفخيم حاصـل بالإسـناد إلى الضـمير أو بالالتفـات ذاتـه بوصـفه ظاهـرة لغويّة، أو باجتماعهمـا معًـا؟ فإذا قلنـا بالالتفـات؛ فإنَّ هـذه الظاهـرة البلاغيّة اسـتعملتْ في سـياق آخر يقتضـي وظيفة التفخيم كذلك. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾(الفرقان: ٤٨)، ففـي الآيـة «اسـتدلال علـى الانفـراد بالخلـق والإمتنان بتكويـن الرياح والأسـحبة والمطر»[٤٢]. ولا تخفى دلالة العظمة والتفخيم في هـذه الآية، وفيهـا التفـات في الانتقال منْ ضـمير الغيبة إلى ضمير المتكلم؛ فدلالة التعظيم

والتشريف والتفخيم لا تقتصر على آيات سورة (طـه) دون غيرهـا، بـل يصـرّح أبـو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾(البقرة: ٢٣) وأنَّهـا قد سبقت بقولـه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي﴾ (البقـرة: ٢٠١)، بـأنَّ «في هـذا الالتفات مـن التفخيم للمنـزل والمنـزل عليه مـا لا يؤدّيهضـمير غائب»[٤٣].

وإذا حصل التفخيم بالإسناد إلى ضمير العظمة فحسـب سـقط الاسـتدلال على أنَّ الالتفات يفيـد التفخيم. وهنا لا يمكـن للالتفات وحده أنْ يؤدي دلالة التفخيم دون إسـناد إلى ضـمير التفخيم، أو ذكر صـفات العظمة، وهي جملة صلة الموصول (خلق السّموات والأرض). وإذا كان التفخيم حاصـل بهما معًـا عدنا إلى نتيجة السـؤال الأول؛ بـأنَّ هـذه الوظيفـة للالتفات غير مقصـورة على موضـع واحد، بـل تتعدد تلـك الوظيفة حسـب الاسـتعمالين السّـياقي والنّصـي؛ لذا يكاد يتّفـقُ البلاغيّـون القدامى بأنَّ «الوظائـف العامّة للالتفات هي الأصـل، وأنَّ الوظائـف الخاصّـة قـد تتحقـق في بعض المواضـع ولا تتحقق في بعضـها الآخـر»[٤٤].

٢. منْ أيِّ وجه كانت وظيفة الالتفات في هذا السـياق هي إنتـاج المعنى؟ لعلَّ اسـتنباط عماد عبـد اللطيف هـذه الوظيفة راجـع إلى خلاف البلاغيين في نسـبة الالتفـات إلى علم المعاني أو علـم البديـع؛ إذْ الالتفات –في ذاتـه– ظاهرة لغويّـة مـن جانبـين؛ الأول: دور الالتفات في تحقيـق مطابقة مقتضـى الحال. وهنا سـيكون للالتفـات وظيفـة لا تقلُّ أهميّة عـنْ أيّة ظاهرة لغويّـة تقع ضـمن مباحـث علم المعـاني، ومنْ ثمَّ سـيكون له دور في إنتـاج المعنى. والجانب الثاني: دور الالتفات بوصفه قيمةً جماليّة تؤدي وظائف تحسّـن المعنى، وتبلغ به شأوًا بلاغيًّا في النّص، و «من ينسـب الالتفات إلى علم البديع يقصـر وظيفته علـى وظيفة جماليّـة عامّة، هي تحسـين الكلام وتطريتـه. ومنْ ينسـبه إلى علم المعاني يقصـر وظيفته على دوره في إنتاج المعنى في سـياقه النصّـي والاسـتعماليّ الخاص»[٤٥]. وقد وضّـح حسن طبل ذلك في كتابه «أسلوب الالتفات في البلاغة العربيّة»[٤٦].

المبحث الثاني
تعدّد الوظيفة وتحوّلات المقاربة

الظواهر البلاغيّة في الدراسـات المعرفيّة ليست مقصـورة على طائفـة الأدبـاء والبلغـاء؛ وإنَّما تجـري في كلام المثقفـين وغيرهـم. وتتردد في كتاباتهم مصـطلحاتٌ بلاغيّةٌ مثل: الاستعارة، والتشـبيه، وتنوّع الأساليب، وأنماط التحسين. فهل يختلف تناول الوظيفة البلاغيّة إذا اختلفت الرؤية؟

تُبـيِّن أركان المنهج المعـرفي في التناول النظري للظواهـر اللغوية أنَّ اعتماد النزعة الإدراكيّة في

التأويل والتفسير هي خلاصة العمل في الحقل المعرفي؛ لأنَّ معطيات العلوم المعرفيّة تشكّل الرافدَ الأهمَّ في عمليّات التحليل والتأويل الإدراكي؛ إذْ تقتضي بلاغة الإدراك وجودَ أطرٍ معرفيّة تقف وراء النّظام الذي سار عليه الخطاب، ويتجلى في إدراك المعنى على نحو مغاير للسانيّات اللغويّة والبنيويّة والسيميائيّة... الخ؛ لأنَّ الإجراءات المعرفيّة تبني مفهومها للمعنى على أساس مختلف عنْ هذه الاتجاهات؛ «فالمعنى -في التحليلات المعرفيّة- ليس حقيقة ثابتة كما زعمت الفلسفةُ التقليديّة، وليس نسقًا من العلاقات الدلاليّة داخل النظام اللغوي (المغلق) وفق زعم اللسانيّات مع دي سوسير والبنيويّة عمومًا، وإنَّما هو مسألة منْ عمل الذّهن البشريّ»[٤٧].

فلا تقتصر البلاغة -باعتبارها مَلَكَةً ذهنيّة- على طائفة دون طائفة، ولا يمكن أنْ ننظر إليها نظرة تحليليّة جماليّة، بلْ لابدَّ أنْ تعالج قيمتها بآليّات أخرى أكثر تطورًا ومناسبة، وليس أحسن من البدائل المعرفية التي تعنى بقراءة لغة الذّهن وتوصيف العمليّات الذهنيّة في ضوء الأطر المعرفيّة، وصولاً إلى التواصل والتفاعل.

وبالرغم منْ إقرار الاتجاه المعرفي في تحليل الخطاب بأنَّ البشر جميعًا لديهم قدرات مشتركة في مجال الإبداع الذّهني؛ فإنَّها كذلك تقرّ بمبدأ الخصوصيّة الذهنيّة. و«الكلمة أو التعبير اللغويّ هو إشعار يأذن بعمل الاستنتاجات التي تستحثُّ الفهم والاستدلال، أيْ أنَّه عمل من التقييم المفهومي والمواضعة الموطّرة بمعرفتنا الموسوعيّة بالعالم»[٤٨]، ويختلف ذلك باختلاف الأفراد، ومنْ ثمّ تبقى لغة الذهن لغة خاصة، تحتاج إلى عمليات معرفيّة كثيرة في قراءتها على نحو يناسب طبيعة المغامرة في الفلسفة التجريبيّة بغية الوصول إلى إمكانيّة التأويل؛ لذلك يعاد النظر في تناول كثير من الظواهر البلاغيّة في ضوء معطيات العلوم المعرفيّة. والعلم المعرفي يُعنى في المقام الأول بـ «كيفيّة امتلاك الذّهن المعرفة، وكيفيّة تطويرها...وكيفية احتفاظ الذاكرة بالمعلومة، واستعمالها عند الحاجة»[٤٩]. وهذا بدوره يعيد تناول الأساليب التي تعتمد على عمل الذاكرة تناولا معرفيًّا منْ هذا المنظور، ومنْ هذه الأساليب: التَّشابه والتَّقابل والتَّكرار... الخ[٥٠]. وقد اتبعت هذا المنهج بعض الأبحاث التطبيقية[٥١].

ودعا سلامة موسى إلى ما سمَّاه (البلاغة الجديدة) قائلا: «ويجب أنْ نشرح غايتنا من البلاغة الجديدة، فهي قبل كلِّ شيء التفكير المنطقيّ السَّديد الذي يؤمن فيه الخطأ، وتحريك الذكاء وتدريبه بالكلمات، وأنْ نعرف كيف نستعمل الكلمات للتفكير التوجيهي، وأنْ نعرفَ كيف نستعمل الكلمات للتحريك الاجتماعي»[٥٢]. وقدَّم عددًا من النماذج منها:

١. «الحياة تفقد إيقاعها في المرض. (موسيقى)

٢. أول ما تجرثمت الفكرة عندي. (سيكولوجية)

٣. يعاني تخمة ذهنيّة. (طب) ...الخ»[٥٣]

وفي هـذه الأمثلـة محاولـة البحث عـنْ تفكيرٍ مبنيٍّ على تصـوّرات ذهنيّة لها علاقة بالإنسان ومحسوسـاته ومعارفـه. والأمثلـة وإنْ كانـت مأخـوذة منْ مجال معـرفيّ، وموظفـة في مجال آخر، لكنّهـا تؤكد أنَّ الذّهـن تخلّص منْ ربقة الأسـاليب الاسـتعاريّة المهيمنة؛ بسبب اتساع الفضـاء للطاقـة الذهنيّـة المتنقلـة بـين مجالات معرفيّة متعددة، واستطاع أنْ يبتكر عالمًا جديدًا من الاستعارات، متناسيًا وضعها الماديّ الأول، ومتحركًا في أفق متّسـع، ومعتمـدًا على المزج التّصـوريّ لمفـردات الكون. ولم تعد الشّـعريّة متعلّقـة بالكلمة بقـدر تعلّقها بالذّهـن المحلّق في فضاءات متّسـعة، وهو قادر في الوقت ذاته على الاسـترجاع، والتّغذية بمعـارفَ جديدة. ولم يكن سـلامة يقصـد إلى ذلك المنهج المعرفي الحديث بعينه، ولكنْ إشـارته تلك تعدّ إرهاصًا بميـلاد اتجاه جديد، يعيد الهيبـة للمنجز القيمي للاستعارة خاصّة، والبلاغة عامّة.

وإذا تجاوزنا مفهوم النظريّة الجماليّة للالتفات؛ فـإنَّ الوظائـف البلاغيّة لهـذا المبحث تتخطى الجماليّات السـياقيّة العامّة والخاصّـة التي أشار إليهـا القدمـاء، إلى البحـث عنْ صـيغة أخرى للوظائـف في ظلّ تحـولات الإبـداع والمقاربة معًـا؛ إذْ إنَّ الاتجاهات الجديـدة هي في التناول والممارسات الإجرائيّة. ونأخذ مثالا على ذلك بحث عبد الناصر هلال: «الالتفات البصريّ من النصِّ إلى الخطاب؛ قراءة في تشـكيل القصيدة الجديدة»[٥٤]، ويدرس فيه عنصر الالتفات بناءً علـى قراءة نقديّـة في الإبداع الأدبـيّ الجديد، وتضمّنت دراسته ثلاثة أقسام:

١. الالتفات النصّـي منْ المفهوم إلى التأسيس: وتنـاول التطـوّر الذي يرصـده حـول المفهوم والماهيّة؛ فيجعـل الميزة الدّالة عليه من الالتفات البلاغـي إلى الالتفـات النصّـي، ويخـرج عنْ حـدود النظريـة الجماليـة في البلاغـة التراثية، وما أنيط بـه الالتفات منْ وظائف جمالية عامة وخاصّـة، إلى سـاحة جديدة، نابعـة منْ طبيعة تحليليّة أخرى تجعل مـن النصّ مركزًا ترتد إليه. وفي الجـزء التطبيقي المكمّل لهذا القسـم يحلل الالتفـات في النّصـ لا مـنْ الجهة التـي رامها البلاغيّون القدماء، وإنّما منْ جهة قيمة الالتفات المرتبطة بمحوريّة النصـ؛ فيدرس الالتفات عبر التناص، والالتفـات عبْر التكـرار التوليدي لا التوكيدي، والالتفات عبر الإيقاع/الموسـيقى، والالتفـات عـبر اللغـات الأجنبيّـة واللهجـة العاميّة، والالتفات المشـهديّ عبر الارتداد... الخ.

٢. الالتفات البصريّ وشعريّة النّص: وهو الذي يتحقّـق عبر حركـة المرئيّ الذي تخلقـه اللغة، واختلاف الأشكال الكتابيّة.

٣. الالتفـات البصريّ وشـعريّة الخطـاب: إنَّ للالتفـات بعدين همـا؛ البعد اللغـويّ، والبعد البصـريّ. وفيـه يقـوم الكتـاب علـى اختبار

أدوات قرائيـة في الـتراث العربـي، وتوسـيع مفهومهـا. ويلجـأ إلى مصـطلحات الموروث النقـدي والبلاغي ليسـتلهم منها مـدداً فكريًّا أكثر حداثيّـة. وذلك بغرض اسـتيعاب مظاهر التجديـد الإبداعـيّ الـذي طـرأ علـى الكتابة الأدبيّـة الحديثـة، ويفتح بهذه المغامـرة العلميّة آفاقًـا جديدة للتناول، مـا كان لها أنْ تفتح لولا تحوّلات المقاربة؛ إذْ تؤكد «أنَّ تشكّل الخطابات وبأدائها على نحو مخصوص (قد) ينجز وظائف وتأثيرات واستجابات مخصوصة»[٥٥].

وهـذه التحوّلات هـيَ التي جعلت مـن النقد الأدبـيّ منظومـة مـن المناهـج التـي لا غنـى للمتخصـص عـنْ اسـتيعاب آلياتها فضـلاً عنْ العلم بمكوناتهـا الإجرائيّة، «حتى لقد أصـبح الحديث عـنْ النصّ حديثًا غير ذي بال إنْ هو لم يُقرنْ بالمنهج؛ لما له منْ أهميّة في مجال الممارسـة والتطبيـق، غير أنَّ المتتبع للموضـوع يسـتطيع أنْ يتبـين أنَّ مكانة المنهج في المشـهد الإبداعيّ المعاصـر تختلـف قليلاً أو كثيرًا عـنْ مكانته في التراث الشـعريّ القديم»[٥٦]؛ فثمّـة فارقٌ كبيرٌ بين منهج اختُبِر في أكثرَ منْ موضـع، ومع أكثر مـنْ جنس أدبـيٍّ فأثبت كفاءته، وفرض نفسـه باعتبـاره آليّـةً للقـراءة والتّشريـح؛ وبين منهج يحيد عنْ التحليل ويكتفي بالتنظير، ولايصـمد عند الاختبار وتبقى قوّته التحليليّة هشّـةً باهتةً؛ لـذا تتعدّد الوظيفة في ضـوء تغـيّر المنهج الذي يعنى بالتحليل، وبخاصّة أنَّ تغيّر آليّات الإجراء يستلزم تغيّراً في الرؤية والتناول.

ولكنْ هل يختلف المنظـور القيمي للظاهرة إذا اختلـف النّص؟ خاصّـة أنَّ المنتجَ الخطابيَّ ليس واحـدًا منْ جهة النّـوع أو الغرض أو الماهيّة؟ يتطـرّق عماد عبد اللطيف إلى إغفال القاضـي الجرجـاني مناقشـة العلّـة التي مـنْ أجلها ترك المتنبـي الوجهَ القويَّ إلى الوجه الضـعيف دون داعٍ عروضيّ أو غيره. وأشار إلى أنَّ هذا السؤال حين طرح على نصٍّ آخر غير النصّ الشـعريّ؛ فإنّـه أنتـج إجابـات عميقـة الدّلالة مـنْ جهة الأثـر البلاغيّ وممارسـة التحليـل. ويعلّق على إغفال القاضـي لمرتبتي الوجوب والاستحسان بقولـه: «ولعلّ مرجع ذلـك إلى إغفاله الجانب الدّلالي المتمثّل في أثر الالتفات في تحقيق فعاليّة الخطاب. وهو ما يرجع إلى إغفال سـؤال؛ لماذا ترك المتنبي الأمر القويَّ الصّـحيح إلى المشـكل الضّـعيف الواهـي رغـم عدم وجـود ضرورة عروضـيّة؟ هذا السّؤال -الذي لم يطرح- كان جديرًا بتغيير منظور القاضي الجرجاني للمسألة كليّة. لقد طُرح السّؤال في سياق مختلف وعلى نصّ مختلف هو القرآن الكريم. وطَرحه مفسّروا القـرآن فأنتجوا أدقّ صـياغة وأشـملها لبلاغة الظّاهـرة في الـتراث العربـي»[٥٧]؛ فالفرضـية التـي تطرح هنا أنَّ البحـث في إمكانات النصّ وقدرته على الاستيعاب وتعدّد الدّلالة يثير عند البلاغيّ ما يمكنه منْ أسئلة في التشريح والتحليل فيعمد إلى البحث عنْ سـؤال (لماذا)، وهو ما لا يحصـل حرفيًّـا في التعامل مع نصّ بشري؛ إذْ يسـارع المشرِّعُ إلى تخطئة الأديب دون بحث

عنْ علّة للظاهرة، استنادًا إلى القدح في القدرة الفنية للمبدع، أو يتخطى تلك المواضع تغافلاً منه. أمّا القرآنُ الكريمُ فهو كلامٌ مُعْجِز، لا يأتيه الباطل منْ بين يديه ولا من خلفه، والبحث عنْ كلّ وجوه التراكيب، وإيراد الظواهر البلاغيّة قابل للبحث والتحليل.

إعادة النّظر في قيمة المباحث البلاغيّة:

إنَّ الفلسفة والمنطق حينما دخلا إلى الفكر البلاغيّ ذهبا بالكثيرِ منْ بهائها. وهي فرضيّة قابلة للتحقّق على أكثرَ منْ مصدر منْ مصادر البلاغة التراثيّة[٥٨]. والمتتبع لاتساع حركة الدرس البلاغي القديم –جيلاً بعد جيل– يدرك أنَّ الفلسفة «أصبحت منْ مطالب المقدّمة في البلاغة العربيّة، حتى غدا الحديث عنْ الدّلالة بأنواعها منْ مهارات البلاغة ودرسها، وزاد الأمرُ حتى أصبحت هذه الدّراسات الفلسفيّة والتقسيمات المنطقيّة منْ القضايا التي تحكم الفنَّ البلاغيَّ كلّه»[٥٩]. وهنا تتجلّى الوظيفة البلاغيّة لارتباطها بالفنّ ولا شيء غير الفن؛ لأنَّ وظيفة البلاغة شيءٌ نابعٌ منْ داخلها ومنْ قيمتها. ويمكنها استيعاب الأبعاد الإبداعيّة الجديدة في إطار خاضع لحدود العلم، ولانسلّم بأنَّ وظيفتها يمكن أنْ تتحدّد في ضوء محاكات فلسفيّة، أو منطقيّة، أو كلاميّة.

والمتأمّل في جملة الوظائف البلاغية للعلوم الثلاثة؛ يجد أنَّ علم المعاني حدّدت وظيفته في «معرفة أحوال اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال»[٦٠]. والمطابقة هنا هي مقصد البلاغة وأساسها الأول عند أصحاب هذا الاتجاه. ولكنْ أليست الصور التشبيهيّة والمجازات والكنايات ومباحث البديع مما ينبغي أنْ تطلب فيه معرفة مطابقة مقتضى الحال منْ عدمها؟ ألا ينبغي اعتبارها أساليب تحقّق المطابقة؟ حيث يقع فيها عنصرا الاختيار والتّنويع، وأنَّ التشبيه قد يصلح في سياق لا تصلح له الاستعارة، وأنَّ الكناية قدْ تكون المناسبة في سياق لا يصلح له التشبيه، وهكذا. وقد ظهر عدد من الباحثين الذين يرون ضرورة إعادة ترتيب التقسيم وما أنيط به منْ وظائف، وما يتعلق بالوظائف منْ قيمة.

فيرفض د. عبد الواحد علاّم –مثلاً– أنْ يكون دور الطّباق محدودًا لتجميل النصّ وتحسينه فحسب[٦١]، وهي الوظيفة التي استقرّ العمل بها عند علماء البديع في قوالبهم المتأخّرة؛ إذْ ينصّون على أنَّ البديع: «علم تعرف به وجوه تحسين الكلام»[٦٢]. وقد أشار إلى ذلك السبكي في شرحه لتلخيص المفتاح. وذلك في قوله: «علم البلاغة تارة يطلق على العلوم الثلاثة التي تضمّنها هذا المختصر، وتارة يطلق على علم المعاني والبيان، وعلم البديع حينئذ تابع، والمصنّف جعل علم البلاغة مجموع العلمين، وجعل علم البديع منْ توابع البلاغة»[٦٣].

ويسوق علام بعض النماذج التحليليّة ليثبت صحّة هذه الفرضيّة، ويذكر قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ٢٦)، وتتعدّى الرؤية البلاغيّة عنده تلك الوظيفة إلى كون الطباق جزءً منْ نسيج النّص، ولا يمكن الاستغناء عنه، ويرى: «أنّ الغرض منْ هذه الآية هو تصوير قدرة الله سبحانه في أكمل صورها وأوسع معانيها، وبيان سلطانه عزّوجل في أشمل مظاهره... وإذنْ لا تتم تلك القدرة الواسعة ولا يتحقق ذلك السّلطان الشّامل إلا بالجمع بين الضّدين، والحكم بأنّه سبحانه قادر على الشيء وضده معًا، قادر على الإيتاء، كما أنّه قادر على النّزع، وقادر على الإعزاز، كما أنّه قادر على الإذلال، وهذه هي القدرة الكاملة، والسُّلطان الشامل، ولا يتحققان إلا لله سبحانه، فقد يستطيع إنسان أنْ يعز، بيْدَ أنّه لا يستطيع أنْ يذل، وقد يقدر شخص على الإيتاء، ولكنّه يعجز عن النّزع، إلى غير ذلك منْ صور القدرة، ولكنّها في الحقيقة ليست القدرة الكاملة الواسعة التي لا تكون إلا لله عز وجل، وقد صوّرتها الآية حين جمعت بين الشيء وضده، ولذلك ختمت بتقرير أنّه على كلّ شيء قدير»[٦٤]، وينتهي بعد هذا التحليل مستفهما: «أرأيت كيف صار الطباق جزءً لا يتجزأ منْ نسيج الآية؟ بحيث يغدو من المستحيل أنْ يستغني التعبير عنه»[٦٥].

ويناقش شفيع السّيد فنّ المقابلة لا منْ جهة كونها حلية زخرفيّة، وإنّما باعتبارها أداة فنيّة تستجيب لطبيعة الإبداع الأدبي الحديث، وما طرأ عليها منْ تقنيات فنيّة لم تكنْ عند القدماء، «حيث تغيّرت طبيعة الإبداع، وبدا النصُّ الأدبيّ أكثر تماسكًا في عناصر بنائه، ولم يختلف تكنيك المقابلة بحكم ارتباطه بفنّ القول في صورته التراثية، وإنّما ظلّ قائمًا، وتطوّرت صورته بما يتلاءم مع البناء الفني للأجناس الأدبيّة المستحدثة، فلم يعدْ تضادًا بين دلالتي كلمتين، أو حتى مجموعة كلمات، وإنّما امتدّ ليصبح مقابلة بين مواقف متعارضة، وشخصيات تتصادم إرادتها وأفعالها، فيحتدم الصراع، ويزداد الحدثُ الدراميّ أو القصصيّ توترًا تتعمق به دلالته ويعظم تأثيره»[٦٦].

وعند تأمُّل الشّواهد المجازيّة يتّضح أنّ التركيب المجازيّ يخضع للتوليد الدّلالي المرتبط بالزّمان والمكان. ومنْ هنا نصّ بعض العلماء على أنّه: «لا يشترط النّقل في آحاد المجاز، بل العلاقة كافية والمعتبر نوعها، ولو كان نقل آحاد المجاز معتبرًا لتوقف أهل العربية في التجوز على النقل، ولوقعت منهم التخطئة لمنْ استعمل غير المسموع من المجازات، وليس كذلك بالاستقراء؛ ولذلك لم يدوّنوا المجازات كالحقائق...وإلى عدم اشتراط نقل آحاد المجاز ذهب الجمهور، وهو الحق»[٦٧].

وحاولت بعض الأبحاث أنْ تخرج بالمجاز منْ

الإطار القديم إلى تأسيس معرفيٍّ جديد، يقتبس من الأصول النظريّة للمبحث البلاغيّ، ويعيد تشكيله وفق رؤى معاصرة توسّع منْ دائرة النّظر والتحليل؛ منْها مثلا توظيف المجاز في القراءة الثقافيّة، كتلك التجربة التي مارسها عبد الله الغذامي في كتابيه: النّقد الثقافي[٦٨]، ونقد ثقافيٌّ أم نقد أدبي[٦٩]. وكان يقصد منْ وراء ذلك توظيف المجاز وغيره في قراءة المضمر النّسقي ويقصد به المتستر خلف ظاهر النّص. وفي الاتجاه نفسه، يأتي كتاب أيمن تعيلب: «نحو جماليات جديدة في الخطاب النقدي؛ المجاز وتأسيس الحرية»[٧٠]؛ إذْ يفترض قيام المجاز بأدوار ووظائف أخرى غير المرصودة له في كتب البلاغة العربيّة، وأنّه قادرٌ«على تجسيد ثغرات الفكر، وفجوات المنطق، واختلالات النظريّات»[٧١].

و هذا ليس بدعًا على البلاغة العربية؛ فنظرة ابن المعتز إلى مصطلح البديع، والجاحظ إلى مصطلح البلاغة، وغيرهما من الاتجاهات المؤسسة للفكر البلاغيّ –التي طواها المنحى التعليميّ مع أوائل القرن السّابع الهجري– ما هي إلا رؤية مستقلة وفريدة في وظائف البلاغة العربية؛ فهي لا تقسّم ذلك التقسيم الذي يقدّم مباحث ويؤخّر أخرى بناء على وظائف أساسيّة ووظائف فرعيّة. ولو تطوّرتْ مباحث البلاغة على النّحو الشّموليّ الذي تنبيء عنه تصورات القدماء، ومقولاتهم لما وقفت البلاغة فترة طويلة دون تطوّر التقسيمات المنطقيّة وتكرار الشّواهد القديمة. وبذلك تتسع دائرة الإجراء، وتتعدّد زاوية الرؤية للنّص بناءً على تلك المقاربات التي تفرضها طبيعة الإبداع الأدبيّ الحديث، إضافة إلى المقاربات التي قامت على أساسٍ جماليٍّ في النظريّة البلاغيّة القديمة.

وذلك ما عرض له عماد عبد اللطيف مؤكدًا أنّ «كتابة تاريخ الوظائف البلاغية لأسلوب الالتفات تحتوي على كتابة لتاريخين آخرين باحتواء الجزء على خصائص الكلّ، هذان التاريخان هما أولاً: تاريخ العلاقة بين اللغوي والأدبي، ثانيًا: تاريخ العلاقة بين الوظائف الجماليّة العامّة والوظائف الجماليّة الخاصّة»[٧٢]. ولكنْ هل ينظر إلى المبحث البلاغي –في ضوء تحولات المقاربة واتساع أبعاد الإجراء– بناءً على وظيفته الجمالية أو التواصلية أو الحجاجية أو الاجتماعية؟ أو أنّ كلّ ذلك داخل تحت حيّز التحليل البلاغي؟

يلاحظ أنّ هناك نسقًا خاصًا بكلّ قراءة تحليليّة، وهذا النّسق هو الذي يصبغ التحليل البلاغيّ بصبغة خاصّة، غير أنّ الباحث أحيانًا قد يستعين بالشموليّة التي تعتمد على أكثر منْ إطار معرفيٍّ في التحليل وبخاصة إذا كانت قاعدة انطلاقه هي النظريّة الجماليّة، كما أنّ البعد الفكريّ للنّاقد، والأطر العلميّة لمقاربته، تتدخل بشكل لافت في اختيار البعد الإجرائيّ المتحكم في توجيه الوظيفة البلاغيّة الخاصّة. وأنّ الأطر الفكريّة للمقاربة هي المعوّل عليها

في توجيه الممارسة التحليليّة، ويتجلى في وعي القراءة تحديد القيمة وإدراك أبعادها.

نتائج البحث

❁ تأكيد أهميّة الدّراسات التي تربط الوظائف البلاغيّة بأصول البحث البلاغي. وتستضيء بما أنجزته الدّراسات الحديثة وبخاصّة في ضوء تغيّر المعايير؛ فالحكم العقلي في العلوم اللغويّة والنقديّة وفي الدّراسات الإنسانيّة على ثلاثة وجوه: ما لا يتصوّر في العقل عدمه، وما لا يتصوّر في العقل وجوده، وبينهما الجواز، وهو الذي تتسع دائرته لتشمل التحسين، والتقبيح، وخلاف الأولى، والمستعمل؛ لأنّ الحكم البلاغي لا يشاكل الحكم النحويّ في صرامته، وإنّما يقترب من الحكم الفقهيّ في رحابته واتساعه بحسب فهم الدّليل. وانسحبت هذه المنظومة على الوظائف البلاغيّة فجاءتْ في قوالبَ تعليمية، وبعضها بحاجة إلى بحثٍ ودراسة معمّقة. أمّا المنجزات النقديّة الحديثة فتُغَيِّرُ منْ تلك النّظرة، وتوسّع منْ دائرة التناول باعتماد تصورات أكثر قابليّة لاتساع الدوائر الإبداعيّة والنّقديّة.

❁ أنّ الوظائف البلاغيّة تتعدّد في ضوء تحوّلات المنهج؛ ذلك أنّ تنوع آليات التحليل يتبعه تغيّر في الرؤية والمقاربة. وأنّه ربّما تتسع دائرة الوظائف أو تضيق بناء على اتساع دائرة النّص المحلل وضيقها، وأنّه لا يمكن –في ضوء المناهج الحديثة– أنْ نقف عند حدِّ الوظائف الجماليّة. والعناية بالمبحث البلاغيّ يجب أنْ لا تحدّده المقولات النظريّة التي تضعه في إطار واحد لا يخرج عنه، وإنّما يجب أنْ ينظر إلى القيمة في ذاتها، وفي ضوء تجربة النصّ الإبداعيّ دون الانكفاء على الإطار المعياريّ وحده.

❁ أنّ الوظائف البلاغيّة تكتسب جدّتها وجودتها منْ اتساع أبعاد الإجراء، وتعدّد أنماط القراءة دون إلغاءٍ للوظائف العامة التي رصدها الباحثون منْ قبل، وأنّ تنوع أبعاد الإجراء البلاغي يلزمها وعيٌ كافٍ بطبيعة التطوّر التاريخي، والتنامي الذي يصاحب حركة الوظائف البلاغيّة، ممّا ينتج إضاءاتٍ وإضافاتٍ جديدةً في الفكر البلاغيّ.

الهوامش والإحالات

(١) عبد اللطيف، د. عماد، تحليل الخطاب البلاغي؛ دراسة في تشكّل المفاهيم والوظائف، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م، ص٢٨٠.

(٢) انظر: عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيّات النصيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م، ص٦٣ ومابعدها، وانظر: خطابي، محمد، لسانيّات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩١م، ص٩٧.

(٣) انظر: ولد محمد الأمين، محمد سالم، مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، يناير ٢٠٠٠م، مج٢٨، ع٣، ص٦١، وانظر: صولة، عبد الله، الحجاج في القرآن الكريم منْ خلال أهمّ خصائصه الأسلوبيّة، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٤٨١. وانظر: عزوزي، البشير، حجاجية الاستعارة في الشعر العربي؛ ديوان المتنبي أنموذجًا، رسالة ماجستير، كليّة الآداب واللغات، جامعة أوكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٤م، ص١٩.

(٤) انظر: العمري، محمد، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار إفريقيا الشّرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م، ص٣٢. وانظر: العمري، محمد، البلاغة العامة والبلاغات المعمّمة، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، يناير ٢٠٠٠م، ع٢٥، ص٦١.

(٥) انظر: عبد اللطيف، عماد، البلاغة السياسيّة؛ تحليل لمختارات من الخطب السياسية للرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ١٩٧٠-١٩٨١م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٥ص١٦. وانظر: عبد اللطيف، د. عماد، بلاغة الحريّة؛ معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٢م، ص ص٨٩ ٩٠.

(٦) وقد أعيد النظر في ترتيب كثير من أوراق الفكر البلاغي على نحو واسع لم يكن ليتحقق سلفًا؛ لأنَّ كثيرًا من الباحثين لم يقفوا عند الآراء التي خلفها القدماء-وتلقفها كثير من الخلف على أنّها مسلمات-، بل أخضعوا تلك الآراء إلى البحث والاستقراء والنقد، فثبتت أفكار نظرية وقوّضت أخرى، كما أسفرت تلك الدراسات عن إنتاج مذاهب وفلسفات جديدة في تناول آفاق العلوم اللغوية ومباحثها. وهي توجهات ليس في وسعنا أنْ نغض الطرف عنها؛ إذْ أثّرت في حركة الدرس اللغوي والثقافة العربية على نحو كبير. ولكنَّ هذا البحث لا يعنى بالدراسات التي تنادي بتجديد البلاغة العربية في عناوينها أو في شيء من تناولها التعليمي، وهذا التجديد لا يعدو جدَّة الشواهد، والتخفيف من التشقيقات الفلسفية...الخ، وللاستزادة والاطلاع انظر: شيخ أمين، بكري، البلاغة العربية في ثوبها الجديد، ط٧، دار العلم للملايين، ٢٠٠٣م، الأجزاء الثلاثة: المعاني والبيان والبديع.

(٧) تحت مصطلح (الفوائد البلاغيّة) يقول عبد الرحمن حبنكة الميداني: «للبلاغيين نظراتٌ فوق الأوضاع اللّغويّة للدلالة التي تُستفادُ بالعطف وحروفه...الخ». الميداني، عبد الرحمن حبنكة، البلاغة العربيّة، ط١، (دار القلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت)، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ج١، ص٤٦٩.

(٨) تحليل الخطاب البلاغي، ص ص٩١ ٩٢.

(٩) السَّابق، ص١٩٠.

(١٠) السَّابق، ص١٩١.

(١١) السَّابق، ص ص٩٢ ٩٣.

(١٢) السَّابق، نفس الصفحتين.

(١٣) انظر: صمّود، حمادي، التفكير البلاغي

عند العرب؛ أسسه وتطوره حتى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسيّة، ١٩٨١م، ص٢.

(١٤) العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٢١.

(١٥) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، الخانجي، ١٤١٣هـ-١٩٩٤م، ص٤٣. يفرّق عبد القاهر بين علاقة الألفاظ بدلالاتها باعتبارها قوالبَ دلاليّة محدّدة. ويرى أنَّ هذه لا يمكن فيها فرض وجوب لا يتجاوز، فيقول: «كلّ حكم يجب في العقل وجوبًا حتى لا يجوز خلافه فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطًا فيها محال؛ لأنَّ اللغة تجري مجرى العلامات والسِّمات، ولا معنى للعلامة والسِّمة حتى يحتمل الشيءُ ما جُعلت العلامة عليه دليلاً عليه وخلافه»، الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، دار المدني، جدّة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ص٣٧٦. ويدلُّ هذا على أنَّ تقنين الصرفيين للصّيغ في دلالات محدّدة مرفوض؛ لأنَّ اللغة أمرها أوسع منْ تحديد دلالات الأبنية.

(١٦) السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، دار التوفيقية، مصر، د.ت، ص١٥١.

(١٧) السَّابق، نفسه.

(١٨) السَّابق، ص١٥٢.

(١٩) السَّابق، نفسه.

(٢٠) السيد، شفيع، الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، ط٢، مكتبة الآداب، ٢٠٠٩م، ص٣٤.

(٢١) يقول عبد القاهر: «ولا يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقيل: منْ حقّ هذا أنْ يسبق ذلك، ومنْ حقّ ما ههنا أنْ يقع هناك، كما قيل في المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل، حتى حظر في جنس من الكلم بعينه أنْ يقع إلا سابقًا، وفي آخر أنْ يوجد إلا مبنيًّا على غيره وبه لاحقًا، كقولنا: إنَّ الاستفهام له حقُّ الصَّدارة في الكلام. وإنَّ الصّفة لا تتقدم على الموصوف إلا أنْ تزال عن الوصفية، إلى غيرها من الأحكام»، أسرار البلاغة، ص٥.

(٢٢) السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان؛ وبهامشه حلية اللبّ المصون على الجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ص٤.

(٢٣) السبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، مج١، ص١٨٧.

(٢٤) السَّابق، نفسه.

(٢٥) الجندي، علي، فن التشبيه، ط١، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٢م، ج١، ص١١٥.

(٢٦) قال السكاكي: «أمَّا الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما أن يكون لكلام السابق حكم وأنتَ لا تريد أنْ تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ثمَّ إنَّ هذا القطع يأتي إمَّا على وجه الاحتياط. وذلك إذا وجد قبل الكلام السّابق كلام غير مشتمل على مانع

مـن العطف عليـه، لكنّ المقام مقـام احتياط فيقطع لذلـك، وإمّا على وجه الوجوب. وذلك إذا كان لا يوجد...» مفتاح العلوم، ص٢٢٨.

(٢٧) القرطاجني، أبو الحسن حازم، منهاج البلغاء وسـراج الأدباء، تقـديم وتحقيق: محمـد الحبيب بن الخوجة، الدار العربيـة للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م، ص٩٨.

(٢٨) رصـد عبـد الرحمن حبنكة بعض العوامل التي تجعـل نظرة الناس إلى الجمـال مختلفة، وذكر منهـا؛ «الأول: التلاؤم أو عدم التـلاؤم بين أجهزة الإحسـاس في الإنسـان والأشـياء التـي يُدْرِكهـا ويُحِسّ بها...والثـاني: تدخُّـل أهواء أو مصـالح شخصـيّة مرافقة...والثالث: حكم العادة والإلف؛ فكثير مـن النّاس إذا اعتادوا لونًا مـنْ ألوان الجمال آثـروه تلقائيًـا على غـيره، وحَكَمُـوا بأنّه أحسـن وأجمل...والرابـع: مؤثّـرات البيئة؛ فقد تتواضـع بيئـة ما على استحسـان لـون جماليّ...والخامس: مدى القدرة على تصيّد نقاط الجمال والإغضاء عمّا سـواها، وجعله أرضـية لا تثير الانتباه. وقد يكون العكس، فتكون القدرة النقدية ذاتَ إحساس مفرط تجاه تصـيّد نقاط النقص أو القبح فقط، أمّا سـواها فتُغضـي عنه، وتجعله أرضـيّة غَيْرَ مُثِـيرة للانتباه... والسـادس: سـعة التجارب وضـيقها في اكتساب ذوق الإحسـاس بالجمـال، وتفـاوت نسـبه، فذو الخـبرات الطويلة الباحثة والناقـدة يكون أقدر على تـذوُّق الجَمـال، وإدْراك درجاتـه المتفاوتات، من الإنسان العاديّ غير ذي الخبرة، أو السّائر في طريق البحـث والنقـد، ولم تكتمل بَعْدُ لديـه القدرة على تَـذوُّق الفروق الجماليـة»، الميداني، عبـد الرحمن حبنكة، البلاغة العربية، ط١، (دار القلم– دمشـق، الدار الشـاميّة– بيروت)، ١٤١٦هـ–١٩٩٤م، ج١، ص ص٢٦ ٢٧.

(٢٩) الغـزالي، أبـو حامد، المنخول مـنْ تعليقات الأصـول، تحقيق: محمد حسـن هيتـو، ط٢، (دار الفكـر المعاصـر– بـيروت، دار الفكر– دمشـق)، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ص١١٨.

(٣٠) أسرار البلاغة، ص٤.

(٣١) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٧١.

(٣٢) السّابق، ص١٩٠.

(٣٣) انظـر: الصـيقل، محمد بن سـليمان، البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشّعريّة، ط١، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م، ج١، ص٤٧.

(٣٤) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٩١.

(٣٥) السّابق، نفسه.

(٣٦) الهاشـمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضـبط: يوسـف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، ص٩.

(٣٧) الزمخشـري، محمود بن عمر، الكشّـاف عنْ حقائق التنزيل وعيون الأقاويـل في وجوه التأويل، دار إحيـاء التراث العربي، بـيروت، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، ج٤، ص٦٩١.

(٣٨) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٣٨.

(٣٩) السّابق، نفسه.

(٤٠) الكشّاف، ج٣، ص٥٣.

(٤١) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٤١.

(٤٢) ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، ١٩٩٧م، ج١٩، ص٤٦.

(٤٣) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ج١، ص٢٤٥.

(٤٤) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٣٨.

(٤٥) السّابق، ص٤٩.

(٤٦) انظر: طبل، حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنيّة، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص ص ٢٧ ٢٨.

(٤٧) محسب، محيي الدين، الإدراكيات والتأسيس المعاصر لعلمية النقد الأدبي، مجلة علامات، النادي الأدبي، جدة، شوال ١٤٣٤هـ- أغسطس ٢٠١٣م، ع٧٦، ص٥٠.

(٤٨) السّابق، نفسه.

(٤٩) سليم، عبد الإله، بنيات المشابهة في اللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص٧.

(٥٠) انظر: قريرة، د. توفيق، ظاهرة التكرير في العربية؛ رؤية عرفانية، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠٠٥م، ع٤٩، ص١٥٨.

(٥١) انظر: لايكوف، جورج، جونسون، مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط٢، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ٢٠٠٩م، ص٢٥. وانظر: القلفاط، المنجي، الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليات الجامعة التونسية، ٢٠١٢م، ع٥٧، ص٣١٣.

(٥٢) موسى، سلامة، البلاغة العصريّة واللغة العربيّة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، ١٩٦٤م، ص١٠٦.

(٥٣) السّابق، ص١١١.

(٥٤) انظر: هلال، عبد الناصر، الالتفات البصري من النّص إلى الخطاب؛ قراءة في تشكيل القصيدة الجديدة، ط١، دار العلم والإيمان، دسوق، ٢٠١٠م، ص٧ ومابعدها.

(٥٥) عبد اللطيف، عماد، جدل الظاهرة والاستجابة؛ دراسة في فخاخ البلاغة، مقال منشور ضمن كتاب: البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق: محمد مشبال، (دار ضفاف-الشارقة، دار الأمان-الرباط)، ص٢٠٣.

(٥٦) المؤدب، محمد الأمين، في بلاغة النص الشعري القديم؛ معالم وعوالم، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ٢٠١٠م، ص١٥.

(٥٧) تحليل الخطاب البلاغي، ص١٧١..

(٥٨) انظر: عيد، د. رجاء، فلسفة البلاغة بين التقنيّة والتطور، ط٢، دار المعارف الإسكندرية، ص١١.

(٥٩) أبو علي، محمد بركات، البلاغة العربيّة في ضوء منهج متكامل، ط١، دار البشير، عمّان، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص٩.

(٦٠) أبو موسى، د. محمد، خصائص التراكيب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط٤، مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٧٥.

(٦١) انظر: علام، د. عبد الواحد، البديع؛ المصطلح والقيمة، مكتبة الشباب، ١٩٩٢م، ص١٥٠.

(٦٢) القزويني، جلال الدين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، ٢٠١٠م، ج١، ص٥٠.

(٦٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج١، ص١٧٢.

(٦٤) البديع؛ المصطلح والقيمة، ص١٥٠.

(٦٥) السّابق، الصفحة نفسها: وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلاغيين القدماء قد رفض أن تكون مباحث البديع من وجوه إعجاز القرآن التي يستدل بها عليه، منهم أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، في كتابه إعجاز القرآن؛ فبعد أن ذكر أنواع البديع كما وردت عند من سبقه قال: «وقد قدّر مقدّرون أنّه يمكن استفادة إعجاز القرآن من هذه الأبواب التي نقلناها، وأنّ ذلك مما يمكن الاستدلال به عليه، وليس كذلك عندنا؛ لأنّ هذه الوجوه إذا وقع التنبيه عليها أمكن التوصل إليها بالتدريب والتعود والتصنع لها...والوجوه التي نقول إن إعجاز القرآن يمكن أن يعلم منها فليس مما يقدر البشر على التصنع له، والتوصل إليه بحال»، الباقلاني، أبوبكر، إعجاز القرآن، تحقيق: السيد صقر، دار المعارف، مصر، ص١٦٢.

(٦٦) السيد، شفيع، أساليب البديع في البلاغة العربية؛ رؤية معاصرة، ط١، مكتبة النصر، القاهرة، ص٢٦.

(٦٧) الشوكاني، محمد بن علي اليمني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ج١، ص٧٠.

(٦٨) انظر: الغذامي، د. عبد الله، النقد الثقافي؛ قراءة في الأنساق الثقافيّة العربيّة، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م، ص٦٧.

(٦٩) انظر: الغذامي، د. عبد الله، ود. اصطيف، عبد النبي، نقد ثقافي أم نقد أدبي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص ص٢٠-٣٣.

(٧٠) انظر: تعيلب، د. أيمن، نحو جماليات جديدة في الخطاب النقدي؛ المجاز وتأسيس الحرية، مجلة كلية الآداب، جامعة السويس، مايو ٢٠١٥م، ع١، ص٦٣ ومابعدها.

(٧١) السّابق، نفسه.

(٧٢) تحليل الخطاب البلاغي، ص٩٧.

المصادر والمراجع

أولاً. الكتب:

- **القرآن الكريم.**
- ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، ١٩٩٧م.
- أبو علي، محمد بركات، البلاغة العربيّة في ضوء منهج متكامل، ط١، دار البشير، عمّان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

❁ أبـو موسـى، د. محمـد، خصـائص التراكيـب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط٤، مكتبة وهبة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

❁ الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

❁ الباقـلاني، محمـد بـن الطيـب أبوبكـر، إعجاز القـرآن، تحقيـق: السـيد أحمـد صـقر، ط١، دار المعارف، مصر، ٢٠١٠م.

❁ الجرجاني، عبـد القاهر، أسـرار البلاغة، تحقيق: محمـود محمـد شـاكر، ط١، دار المـدني، جـدة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

❁ الجرجـاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمـد شـاكر، ط٣، الخانجـي، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

❁ الجندي، علي، فن التشـبيه، ط١، مكتبة نهضـة مصر، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

❁ خطابـي، محمـد، لسـانيّات النّص، مدخل إلى انسـجام الخطـاب، ط٢، المركـز الثقـافي العربي، بيروت، ٢٠٠٦م.

❁ الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويـل في وجوه التأويل، تحقيق: عبـد الـرزاق المهـدي، دار إحياء الـتراث العربي، بيروت، د.ت.

❁ السـبكي، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

❁ السـكاكي، أبـو يعقـوب، مفتاح العلـوم، دار التوفيقية، مصر، د.ت.

❁ سليم، عبد الإله، بنيات المشابهة في اللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ٢٠٠١م.

❁ السيد، شفيع، أساليب البديع في البلاغة العربية؛ رؤية معاصرة، مكتبة النصر، القاهرة، ٢٠٠٢م.

❁ السيد، شفيع، الاتجاه الأسلوبي في النّقد الأدبي، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.

❁ السّـيوطي، الحافظ جـلال الدين، شـرح عقود الجمـان في علم المعـاني والبيـان؛ وبهامشـه حلية اللبّ المصـون علـى الجوهر المكنون للشـيخ أحمد الدمنهـوري، دار الفكر للطباعـة والنشر، بيروت، د.ت.

❁ الشوكاني، محمد بن علي اليمني، إرشاد الفحول إلى تحقيـق الحق منْ علم الأصـول، تحقيـق: أحمد عـزو عنايـة، ط١، دار الكتـاب العربي، دمشـق، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

❁ صـمّود، د. حمـادي، التفكـير البلاغـيّ عنـد العـرب؛ أسسـه وتطـوّره حتـى القـرن السـادس (مشـروع قـراءة)، منشـورات الجامعة التونسـيّة، ١٩٨١م.

❁ صـولة، عبد الله، الحِجـاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧م.

❁ الصيقل، محمد بن سليمان، البلاغة والنقد الأدبي في شروح الاختيارات الشعرية، ط١، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

❁ طبـل، حسـن، أسـلوب الالتفـات في البلاغـة

القرآنية، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

❁ عبد اللطيف، د. عماد، بلاغة الحريّة؛ معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٢م.

❁ عبد اللطيف، د. عماد، تحليل الخطاب البلاغي؛ دراسة في تشكل المفاهيم والوظائف، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

❁ عبد اللطيف، د. عماد، جدل الظاهرة والاستجابة؛ دراسة في فخاخ البلاغة، مقال منشور ضمن كتاب؛ البلاغة والخطاب، إعداد وتنسيق: محمد مشبال، (دار ضفاف-الشارقة، دار الأمان-الرباط)، مصر.

❁ عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيّات النصيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.

❁ العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

❁ علام، عبد الواحد، البديع؛ المصطلح والقيمة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٢م.

❁ العمري، محمد، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، دار إفريقيا الشّرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.

❁ عيد، د. رجاء، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ط٢، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩م.

❁ الغذامي، د. عبد الله، النقد الثقافي؛ قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.

❁ الغذامي، د. عبد الله، ود. اصطيف، عبد النبي، نقد ثقافي أم نقد أدبي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

❁ الغزالي، أبو حامد، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط٣، دار الفكر المعاصر، (بيروت-لبنان، دمشق-سورية)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

❁ القرطاجني، حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار العربيّة للكتاب، تونس، ٢٠٠٨م.

❁ القزويني، جلال الدين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمدعبد المنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت، ٢٠١٠م.

❁ لايكوف، جورج، وجونسون، مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط٢، دار توبقال للنشر، المغرب، ٢٠٠٩م.

❁ المؤدب، محمد الأمين، في بلاغة النّص الشّعري القديم؛ معالم وعوالم، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ٢٠١٠م.

❁ موسى، سلامة، البلاغة العصريّة واللغة العربيّة، سلامة موسى للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٦٤م.

❁ الميداني، عبد الرحمن حبنكة، البلاغة العربيّة، ط١، (دار القلم-دمشق، الدار الشامية- بيروت)، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م.

❁ الهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

❁ هلال، عبد الناصر، الالتفات البصري من النّص إلى الخطاب؛ قراءة في تشكيل القصيدة الجديدة، ط١، دار العلم والإيمان، دسوق، ٢٠١٠م.

ثانيا. الدّوريات:

❁ تعيلب، د. أيمن، نحو جماليات جديدة في الخطاب النقدي؛ المجاز وتأسيس الحرية، مجلة كلية الآداب، جامعة السويس، ع١، مايو ٢٠١٥م.

❁ العمري، محمد، البلاغة العامة والبلاغات المعمّمة، مجلة فكرونقد، الدار البيضاء، ع٢٠، يناير ٢٠٠٠م.

❁ قريرة، د. توفيق، ظاهرة التكرير في العربية؛ رؤية عرفانيّة، حوليّات الجامعة التونسيّة، تونس، ع٤٩، ٢٠٠٥م.

❁ القلفاط، د. المنجي، الاستعارة في المنظورين التداولي والعرفاني، حوليّات الجامعة التونسيّة، تونس، ع٥٧، ٢٠١٢م.

❁ محسب، د. محيي الدين، الإدراكيات والتأسيس المعاصر لعلميّة النقد الأدبي، مجلة علامات، النادي الأدبي، جدّة، ع٧٦، شوال ١٤٣٤هـ- أغسطس٢٠١٣م.

❁ ولد محمد الأمين، محمد سالم، مفهوم الحِجاج عند بيرلمان وتطوّره في البلاغة المعاصرة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج٢٨، ع٣، يناير ٢٠٠٠م.

ثالثا. الرسائل الجامعيّة:

❁ عبد اللطيف، عماد، البلاغة السياسيّة؛ تحليل لمختارات من الخطب السياسية للرئيس المصري الراحل محمد أنور السّادات ١٩٧٠-١٩٨١م، رسالة دكتوراه، كليّة الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.

❁ عزوزي، البشير، حِجاجية الاستعارة في الشّعر العربي؛ ديوان المتنبي أنموذجًا، رسالة ماجستير، كليّة الآداب واللغات، جامعة أوكلي محند أولحاج، الجزائر، ٢٠١٤م.